

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة

سعادة الشيخ / حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

أمام

الجمعية العامة

للدورة الثامنة والخمسين للأمم المتحدة

٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣

نيويورك

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للدورة الثامنة والخمسين للأمم المتحدة، متمنياً لكم ولهئة أعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد/ يان كافان، رئيس الدورة السابقة على الجهود القيمة التي بذلها في تسيير أعمال الجمعية العامة.

ويسرتني أيضا أن أخص بالذكر في هذه المناسبة سعادة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يستحق منا خالص الشكر والاحترام على ما يقوم به من عمل دؤوب.

السيد الرئيس ،

السيدات والسادة ،

يمر العالم اليوم بمرحلة صعبة وحرجة وبالغة التعقيد على صعيد العلاقات الدولية والتحويلات السياسية والإستراتيجية التي تحكم هذه العلاقات وتحدد أهدافها وعناصرها، من خلال بروز مجموعة جديدة ومعقدة

ومتشعبة من المشاكل والأزمات العالمية والإقليمية الحادة يتعين علينا جميعا أن نعمل بسرعة وجدية على معالجة جذورها وأسبابها، والعمل دون تفاقمها وإتساعها.

وهذا ما يستدعي منا العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيل مؤسساتها وتزويدها بالمتطلبات الأساسية التي تحتاجها لتنفيذ مهماتها في مختلف أنحاء العالم. وفي الدرجة الأولى، فإنه من الواجب والضروري أن تتوافر الإرادة السياسية التي لا بدّ منها لإتاحة المجال أمام هذه المنظمة الدولية لتحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها، وخاصة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي عليها مسؤولية أساسية لتحقيق هذا الهدف، بما يؤدي إلى تمكينها من القيام بعملها في ظلّ ديمقراطية حقيقية تعكس الأوضاع الدولية الجديدة، وتعبّر بحقّ عن مصالح وآمال جميع شعوب العالم من دون إستثناء أو تفضيل.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو إلى ضرورة الاتفاق على صيغة جديدة تضمن إصلاح تشكيل مجلس الأمن وتحديث نمط عمله باعتباره الهيئة الدولية المسؤولة أولا وأخيرا عن السلم والأمن الدوليين. فالتشكيلة الحالية لهذا المجلس، وأساليب عمله، وطريقة اتخاذ القرارات فيه، لا تفي بالحاجة الدولية المطلوبة، ولا تتيح الفرصة المنشودة للدول الأعضاء في هذه المنظمة للإعراب عن وجهات نظرها حيال قضايا حيوية ومصيرية تمسنا جميعا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد شعرنا في دولة قطر بالصدمة والحزن حيال الاعتداء المروّع الذي تعرّض له مقرّ الأمم المتحدة في العاصمة العراقية بغداد، والذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء من موظفي الأمم المتحدة الذين كانوا يقومون بتنفيذ مهمّتهم الإنسانية هناك، وفي مقدّمهم الممثل الشخصي للأمين العام السيد/ سيرجيو دي ميلو، إلى جانب العديد من الضحايا في صفوف المواطنين العراقيين. وهذا العمل الإرهابي البشع يمتلّ، في رأينا، نوع التحدّيات وحجم التهديدات الجسيمة التي تحيط بعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، سواء في العراق أو في أنحاء مختلفة من العالم. كما إننا ندين وبشدة العملية الإرهابية التي تعرض لها مقر الأمم المتحدة في العراق في بداية هذا الأسبوع.

إن الوضع المأساوي الصعب الذي يشهده العراق الشقيق في الوقت الحاضر، هو وضع يحتمّ علينا جميعاً أن نتعاون من أجل مساعدة الشعب العراقي على تجاوزه والتخلّص من آثاره وتداعياته. ولا بدّ لي هنا من العودة إلى التأكيد على الثوابت الأساسية التي ينطلق منها موقفنا حيال الأزمة العراقية والوسائل الكفيلة بمعالجتها. فنحن نوكّد على الدوام حرصنا على وحدة وسيادة العراق، أرضاً وشعباً وكياناً، وعلى تمسكنا بحقّ العراقيين في تقرير مصيرهم واستعادة استقلالهم وسيادتهم، وإعادة بناء وإعمار وطنهم،

والعيش بكرامة وحرية على أرضهم. ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى نجاح الجهود الدولية الهادفة إلى تثبيت الأمن والاستقرار في العراق، وناشد قوات التحالف العمل على تحقيق هذا الهدف الجوهري، وتكثيف جهودها، بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات الدولية المختصة، بما يمهد لعودة الحياة الطبيعية إلى البلاد، ويفسح المجال أمام ممارسة الشعب العراقي، بكل فئاته وتياراته، حقه الطبيعي المشروع في اختيار قيادته السياسية الجديدة من خلال إنتخابات ديمقراطية حرة تعبر عن طموحاته وتمثل آماله ورغباته. كما أننا نرحب في هذا المجال بتشكيل مجلس الحكم الإنتقالي والحكومة العراقية المؤقتة التي إنبثقت عنه، باعتبار ذلك خطوة إيجابية ومهمة نرجو أن تساهم في تحقيق الإنتقال المنشود إلى مرحلة تكريس الديمقراطية في ذلك البلد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية وتأهيلها، من خلال وضع دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة، وسرعة إنهاء الاحتلال على أساس جدول زمني محدد، وعودة العراق إلى احتلال المكانة التي يستحقها في جواره وفي الأسرة الدولية.

كما إننا ندعو، في هذا الإطار، إلى ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً أساسياً ومؤثراً في مساعدة العراق على تحقيق هذه الأهداف، كما أن المجتمع الدولي مطالباً اليوم، وبصفة عاجلة بالمساهمة في تقديم كل ما من شأنه المساعدة في إعمار العراق، وتقديم اللازم الذي يحتاجه العراقيون في شتى المجالات، من أجل بناء عراق جديد يتسم بالديمقراطية والمساواة، ويحترم حقوق الإنسان.

وهنا لا بد من الإشارة، وفي إطار تطوير البنية التحتية للتعليم العالي في العراق، قامت سمو الشيخة/ موزة بنت ناصر المسند، حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، المبعوث الخاص للنوايا الحسنة والتعليم العالي باليونسكو، بمبادرة سامية في خطاب ألقته أمام المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الذي عقد في مقر اليونسكو بباريس، دعت فيها إلى تأسيس الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق، الذي يقوم بتقديم المساعدة الفورية والطويلة الأجل، لإعادة تنمية التعليم العالي في العراق الشقيق. وكانت دولة قطر أول المتبرعين لهذا الصندوق، بمبلغ وقدره خمسة عشرة مليون دولار أمريكي.

كما أن بلدي تساهم في الجهود الدولية لإعادة الإعمار في العراق وقد وضعت برنامجاً خاصاً لذلك يشمل بناء مستشفيات ووحدات سكنية وتعليمية، وكذلك في أفغانستان لدينا برنامجاً خاصاً للمساهمة في إعادة الإعمار وصل حجم تكاليفه حتى الآن ٦٢ مليون دولار أمريكي.

السيد الرئيس،

يأتي الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، في مقدمة النزاعات التي باتت من الضروري والملح أن نعمل على التوصل إلى حل شامل ونهائي وعادل لها، لاسيما في ضوء التدهور المستمر والمتسارع الذي تشهده المواجهة الدامية الدائرة منذ سنوات بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أننا كنا قد رحبنا

في دولة قطر "بخارطة الطريق". كما أعرّبنا عن دعمنا وتأييدنا للجهود التي قامت بها اللجنة الدولية الرباعية، للبدء في تطبيق "خارطة الطريق" وتنفيذ بنودها المرحلية على جانبي الصراع، وعلى أساس التوصل إلى الرؤية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش كأساس للحلّ النهائي، بإقامة دولتان تتعايشان جنباً إلى جنب، على رغم جميع الصعاب والعراقيل والنكسات التي واجهتها هذه الجهود خلال الأسابيع الماضية. كما أنه من الواجب علينا أن نؤكد هنا، وبصورة جازمة، على أنّ تطبيق بنود "خارطة الطريق" لا يمكن أن يتمّ من جانب واحد فحسب وهو الجانب الفلسطيني، بل أنّه يفرض على الجانب الإسرائيلي أيضاً الوفاء بالتزاماته والتقيّد بالإجراءات المطلوبة منه في هذا الإطار، وهذا يتطلّب من المجتمع الدولي وأعضاء اللجنة الدولية الرباعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التدخّل ومضاعفة الجهود والضغط، من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ ما هو مطلوب منها، في مقابل إلزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ ما هو مطلوب منه. وهذا يعني توقّف قوات الاحتلال الإسرائيلية عن ممارسة عمليات الإغتيال، ورفع حصارها المفروض على الأراضي الفلسطينية، وتمكين المواطنين الفلسطينيين من العيش بأمن وسلام وكرامة على أرضهم، والتنقّل بحرية في مناطقهم، ووضع حدّ لسياسة التجويع والإذلال والإهانة، وهدم المنازل، والتوقف عن بناء الجدار العازل الذي تعمل السلطات الإسرائيلية على تشييده حالياً.

السيد الرئيس،

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشير إلى البادرة الإيجابية التي شهدناها خلال الأيام القليلة الماضية من جانب الحكومة الليبية لإغلاق ملف قضية "لوكربي"، والتي تمت بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية بهذه القضية، وفي إطار مؤسسات الأمم المتحدة، مع الإشارة أيضا إلى تجاوب الحكومات الأميركية والبريطانية والفرنسية مع الجهود التي أثمرت في النهاية، وأنت إلى التوصل إلى هذا الإتفاق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن ظاهرة الإرهاب والتطرف كانت وما زالت تشكل أهم التحديات التي تواجه العالم، وإننا إذ نعرب عن رفضنا المطلق وإدانتنا لهذه الظاهرة الهدامة أياً كان مصدرها ودوافعها ومنطلقاتها، وبكافة الأشكال والصور التي تتخذها، نؤكد وقوفنا مع المجتمع الدولي، ودعمنا له، فيما يتخذ من خطوات وإجراءات للقضاء على الإرهاب، وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس،

إن الديمقراطية، بما تمثله من مشاركة مسؤولة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وبما تنطوي عليه من بناء لمؤسسات الدولة والالتزام بحكم القانون فيها، وما تنتجه من قدرة على المحاسبة وتقويم الأداء في المؤسسات الحكومية، والإشراف على حسن سير شؤون البلاد وحقوق المواطنين فيها،

هي الوسيلة المثلى لتحقيق أولويات التنمية والتطوير الوطني، وأهداف التحديث والإصلاح التي تصبو إليها شعوبنا ومجتمعاتنا.

واستناداً إلى هذه المبادئ، أجرت دولة قطر مؤخراً استفتاءً شعبياً على دستور سياسي، أعطى للمرأة حقها في المشاركة السياسية، سواءً بالترشيح أو الانتخاب في البرلمان الذي يتم انتخابه لأول مرة عن طريق صناديق الاقتراع، كما نظم العلاقة بين الحكومة والشعب وفصل بين السلطات الثلاث.

وفي إطار حقوق الإنسان أنشأت في دولة قطر لجنة مستقلة تعني بمسائل حقوق الإنسان، وترفع توصياتها إلى الجهات المعنية بالدولة، بغرض تطوير وتحسين التمتع بالحريات المدنية، وحيث أن الانتقال إلى مرحلة الوعي بالحقوق المدنية، يتطلب بالدرجة الأولى تطوير التعليم والارتقاء بمستوياته، وتعميمه ليشمل كافة قطاعات المجتمع، فقد قمنا بإعادة هيكلية التعليم، كما تم افتتاح فروع لبعض الجامعات العريقة من بعض الدول المتقدمة في دولة قطر.

وختاماً السيد الرئيس،

إنّ ما نطمح إليه يتركز فعلاً في التأكيد على دور هذه المنظمة الدولية، وفي تعزيز موقعها وتفعيل قدراتها. فمن خلالها نأمل في أن نتمكن من إرساء العلاقات الدولية على أسس التفاهم والتعاون والمصالح المشتركة. ومن خلالها أيضاً نأمل أن نتوصل في يوم من الأيام إلى تسوية

الأزمات والنزاعات، والتخلّص من تهديدات العنف والقوّة والإرهاب،
والتوقّف عن تبديد الموارد والطاقات على الحروب والصراعات، وتركيزها
في المقابل على أهداف التنمية والتقدّم والرخاء ، تماما مثلما نطمح إلى بناء
عالم جديد قائم على مبادئ العدل والمساواة والحرية والديمقراطية والتعايش
السلمي بين جميع شعوبه وأمه وحضاراته. إنه طموح كبير تستحقّه شعوبنا
وأجيالنا الناشئة والمقبلة، وهو طموح نتمسك به، وندعو إليه، لأنّه يشكلّ
الألوية المتلى لبناء عالم المستقبل الذي ننشده ونتمناه، والذي نأمل في
الوصول إليه يوما ما، كمجتمع دولي وكأسرة عالمية واحدة تعيش على هذا
الكوكب، بعون الله ومشيبته.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،